

SC 14679  
22/5/4/38/5

**AFRICAN UNION**  
**الاتحاد الأفريقي**



**UNION AFRICAINE**  
**UNIÃO AFRICANA**

---

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone +251115- 517700 Fax : +251115- 517844  
Website : [www.africa-union.org](http://www.africa-union.org)

---

المجلس التنفيذي  
الدورة العادية السابعة والعشرون  
جوهانسبيرج، جنوب أفريقيا، 7-12 يونيو 2015

الأصل: إنجليزي

EX.CL/913 (XXVII)

**إطار شراكة متجددة بين الأمم المتحدة  
والاتحاد الأفريقي بشأن أجندتي التكامل والتنمية الأفريقي**

## الملخص التنفيذي

### إطار شراكة متجددة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

### بشأن أجندتي التكامل والتنمية لأفريقيا

2020-2017

## المقدمة والمبادئ:

1. إن الوثيقة التي بين أيدينا هي ملخص تنفيذي "لإطار الشراكة المتجددة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن أجندة التكامل والتنمية لأفريقيا للفترة 2017-2027" مرفق طيه. وقد قام أحد كبار الخبراء الاستشاريين للأمم المتحدة بإعداد المشروع الأولي للوثيقة وبعد ذلك قدمت عقبها مختلف المؤسسات المعنية للأمم المتحدة مدخلاتها منها في مجالات التنمية والتكامل والسلام والأمن. كما قدمت الإدارات المعنية في مفوضية الاتحاد الأفريقية مدخلاتها أيضا لتوضيح منظور الاتحاد الأفريقي ودعم مبدأ الملكية الأفريقية. إثر ذلك، تم بحثها واعتمادها جماعيا من قبل ممثلي المؤسسات الأعضاء في كلتا منظومتَي الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة خلال الدورة السادسة عشرة لآلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا المنعقدة يومي 29 و30 مارس في أديس أبابا، إثيوبيا<sup>1</sup>.
2. بينما يحدد الإطار، المعروف بمختصره الإنجليزي PAIDA، الخطوط العريضة للاقتراحات المتعلقة بنوع الدعم الذي يمكن أن توفره منظومة الأمم المتحدة جماعيا للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على الأصعدة القارية والإقليمية والوطنية، يُقصد أن يكون خلفا مباشرا لبرنامج الأمم المتحدة العشري لبناء القدرات لصالح الاتحاد الأفريقي الذي أنشئ في 2006 عقب اعتماده بموجب قرار الجمعية العامة رقم 1/60 الصادر في 2005، والذي ينتهي في 2016.

<sup>1</sup>تضم عضوية آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا مكاتب ووكالات ومؤسسات الأمم المتحدة المعنية في تنمية أفريقيا وكذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي، وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد، الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والبنك الأفريقي للتنمية.

3. يتضح من تقرير المراجعة التي تمت بعد ثلاث سنوات من تنفيذ برنامج بناء القدرات العشري لصالح الاتحاد الأفريقي المقدم إلى آلية التنسيق الإقليمية التي اعتمده خلال دورته الخامسة عشرة المنعقدة في أبوجا، نيجيريا، في أبريل 2014، أنه، على الرغم من "المساهمات الجوهرية" التي تم تقديمها في بناء قدرات مؤسسات الاتحاد الأفريقي في سياق البرنامج، تجاوزت مهام الأمم المتحدة في دعم الاتحاد الأفريقي ووكالتها، النيباد التطورات الجارية على صعيد هذه المؤسسات وعلى الصعيد القاري كذلك؛ وأنه آن الأوان "لتجديد وتحديث" مهام الأمم المتحدة لتمكينها من التعامل مع الواقع الحالي من خلال إنشاء خلف للبرنامج.

4. تبعا لذلك، طلبت الدورة الخامسة عشرة لآلية التنسيق الإقليمية من مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتشاور مع الأمم المتحدة، تشكيل فريق عمل فني لصياغة برنامج طويل المدى لدعم الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك دعم أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي. لقد بدأ فريق العمل الذي استمد عضويته من منظومة الاتحاد الأفريقي ووكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا و كذلك من البنك الأفريقي للتنمية، عمله في نوفمبر 2014 وتشكل الشراكة بشأن التكامل والتنمية لأفريقيا نتيجة هذا العمل.

5. يسترشد محتوى وتوجّه الشراكة من الدروس المستفادة من تنفيذ برامج الدعم الأربعة السابقة للأمم المتحدة التي وضعتها الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال أكثر من ثلاثة عقود. وبالتأكيد، بناء على هذه الدروس المستفادة من الماضي، حددت الشراكة المبادئ التالية كأساس ضروري لصياغة وتنسيق شراكة جديدة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتمكينها من تحقيق نجاح يفوق ما أحرزتها البرامج السابقة:

(1) **تصوغ ملكية وقيادة الاتحاد الأفريقي**، متطلبات احتياجات وأوليات أفريقيا كما تم التعبير عنها، بدلا من حاجة متصورة إلى صياغة استجابة خارجية لحالات الطوارئ أو الأزمات التي تحدث في القارة؛ (2) احترام فضاء السياسة لأفريقيا، بغية اجتناب انتهاك سيادة القارة؛ (3) **الوفاء بالالتزامات المعلنة**، خصوصا وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 293 الصادر في سبتمبر 2012 والذي بموجبه أنشئت

- آلية الرصد للأمم المتحدة بغية مراجعة الالتزامات المعلنة لتنمية أفريقيا؛ (4) **التشاور والتنسيق**، بغية تشجيع التناسق والتآزر من أجل تحقيق النجاح؛ (5) **المساءلة**، بغية ضمان خضوع كل شريك لمساءلة الآخر؛ (6) **شراكة إستراتيجية**، تضم مفوضية الاتحاد الأفريقي، وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، وجميع أجهزة صنع وتنفيذ السياسة للاتحاد الأفريقي، لإحداث التغيير في بلوغ أهداف القارة، كما هو مبين في القانون التأسيسي؛ (7) **المشاركة الاستباقية**، بما يختلف عن المشاركة الارتدادية، من أجل اجتناب إطفاء الحرائق وأوضاع الأزمات.
6. إضافة إلى ذلك، يجب التأكيد على أن البرامج السابقة قد أحرزت نجاحا محدودا فقط حيث إن توقعات دعم ملائم، منظم، ملتزم وقابل للتنبؤ من المجتمع الدولي لم تتحقق. عليه، تتمثل إحدى الفرضيات الأساسية التي تقوم عليها الشراكة بشأن التنمية والتكامل لأفريقيا في أن منظومة الأمم المتحدة ستتخذ الترتيبات اللازمة لضمان سد هذه الفجوة.
7. تم التشديد أيضا على المبدئين الأولين المذكورين أعلاه، وهما ملكية وقيادة **الاتحاد الأفريقي**، وكذلك **احترام فضاء السياسة لأفريقيا**، علما أن أحد الأسس التي تقوم عليها الشراكة هو الرئيسية المترامية الأبعاد، أي أجندة 2063 المكملة بخطة التنفيذ العشرية. تم الأخذ في الاعتبار بقية الأطر الرئيسية التابعة لأجندة 2063، ومنها الموقف الأفريقي الموحد من أجندة التنمية لما بعد 2015.
8. تلاحظ الشراكة أيضا أن أجندة 2063 وخطة تنفيذها العشرية الأولى، وهي أولى خمس خطط يتم إعدادها في الفترة 2013-2063 [الحذف]، إلى جانب الموقف الأفريقي الموحد من أجندة التنمية لما بعد 2015، وتحتوي على جميع اهتمامات سائر الأطر القارية الرئيسية الأخرى التي صيغت خصيصا في الماضي في سياق قطاعي معين. وتشمل هذه الأطر برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا؛ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية؛ رؤية التعدين الأفريقية؛ المنظومة الأفريقية للحكم؛ برنامج الحد الأدنى من التكامل؛ مبادرة التعجيل بالتنمية الصناعية في أفريقيا؛ خطة العمل الموحدة للعلم

والتكنولوجيا للاتحاد الأفريقي/النيباد؛ مبادرة التعجل بالتنمية الصناعية الزراعية ومشاريع الأعمال الزراعية التجارية ومنظومة السلم والأمن؛ وغيرها.

9. علاوة على ذلك، قام الاتحاد الأفريقي - أو هو بصدد القيام - بإعداد أطر قطاعية جديدة تتراوح مدتها بين عشر سنوات وخمس عشرة سنة بغية تنفيذ أجندة 2063، وكذلك برامج ريادية، بما فيها إستراتيجية العلم والتكنولوجيا والابتكار لأفريقيا، 2024؛ والإستراتيجية القارية للتعليم والتدريب الفني والمهني. وقد حظيت جميع البرامج القطاعية الهامة الأخرى للاتحاد الأفريقي بإشارة كافية في متن الملخص التنفيذي.

### تحليل الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومجالات العمل ذات الأولوية للمشاركة حول التنمية والتكامل لأفريقيا:

10. إنطلاقاً من خلفية هذه الخطط الرئيسية للاتحاد الأفريقي، وكذلك الأطر القطاعية والبرامج الريادية للاتحاد الأفريقي المذكورة، تحلّل شراكة التنمية والتكامل لأفريقيا الوضع السائد في مختلف القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في القارة؛ وتوضّح الأعمال ذات الأولوية التي تتطلب الدعم من الأمم المتحدة، بناء على هذه البرامج والأطر.

11. في القطاع الاقتصادي، أشير إلى أن اقتصاد القارة يحقق أداء جيداً يحظى بالتقدير؛ وأنه، في الواقع، يعتبر أداء النمو في أفريقيا مرتفعاً نسبياً مقارنة بما يتم تحقيقه في بقية العالم. غير أنه، نظراً للتحديات التي تواجه القارة، أشير على سبيل المثال إلى: (1) أنه على الرغم من تنامي الطبقة الوسطى، ارتفع العدد المطلق للفقراء فعلياً. وعليه، لم يتم بعد بلوغ حجم وقوة النمو المطلوبين للحد من الفقر بالكامل بشكل جوهري. قشمة التحدي المتمثل في تزايد حالات التفاوت في توزيع الأصول، وكذلك التباين في إمكانية الوصول إلى الخدمات العامة مثل برامج التعليم والرعاية الصحية. أشير أيضاً إلى أن عجز الحساب الجاري في تدهور مستمر، نتيجة لتناقص عائدات التصدير، الذي يعزى، من

بين أمور أخرى، إلى هبوط المنتجات الأساسية وأسعار النفط، وتساعد عمليات شراء السلع الرأسمالية لدعم تطوير البنية التحتية والبناء.

12. قد يبدو أن طريق المضي قدما في مجال التنمية الاقتصادية يكمن في التحول الهيكلي الكامل للاقتصاد الأفريقي، من خلال صياغة وتنفيذ أطر ملائمة للاقتصاد الكلي، بغية تسهيل وتعزيز النمو الشامل للجميع والحد من حالات عدم المساواة والفقير.

13. ثمة أولوية أخرى تتمثل في مواصلة التصنيع السريع نظرا لما ينطوي عليه من إمكانات إحداث آثار تحويلية. وينبغي إيلاء الاهتمام لإثراء المعادن وإعطاء الأولوية لإضافة القيمة، خصوصا في الصناعات الاستخراجية وفي قطاعات السلع الأساسية. سيسترشد تنفيذ السياسة الصناعية بخطة عمل التعجيل بتصنيع أفريقيا.

14. مرة أخرى، ينبغي إيلاء عناية متزايدة لدور القطاع الخاص في عملية التحول، من خلال السعي إلى إحداث مزيد من النمو الشامل والمستدام للجميع. وعليه، ينبغي تعزيزه من خلال تحسين بيئة الأعمال والاستثمار، وتشجيع شراكة قوية مع القطاع العام وتحويل التركيز عن القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة إلى القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة. سيتم استغلال إمكانات أصحاب مشاريع الأعمال في القطاع الخاص لتشجيعهم على الاضطلاع بأدوار شركاء، وكلاء تنفيذ، أو وسطاء في قطاعات حاسمة، مثل الطاقة المستدامة، الزراعة ومشاريع الأعمال التجارية الزراعية، البنية التحتية الرقمية والمادية، وكذلك في الاقتصاديين الأزرق والأخضر والقطاع الاجتماعي. وينبغي أن يركز الدعم في هذا الصدد على إستراتيجية تنمية القطاع الخاص للاتحاد الأفريقي للفترة 2016 - 2020.

15. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي بذل الجهود لتعزيز القدرات على تعبئة الموارد والإدارة المالية العامة بشكل هام، وتعقب وكبح التدفقات المالية غير المشروعة وتطوير نماذج تمويل مبتكرة تتناسب مع واقع أفريقيا.

16. ينبغي بذل الجهود للاستفادة من ثورة البيانات من خلال دعم الأجندة الأفريقية لثورة البيانات، كوسيلة لتحسين صنع السياسة الإنمائية القائمة على الأدلة. وسيؤدي ذلك إلى

جني العائدة الديموغرافية من خلال صياغة الأجندة الأفريقية للتماسك الاجتماعي ضمن أجندة 2063.

17. في مجال الموارد الطبيعية، سيتم بذل جهود أكثر تركيزا على تنمية القدرات على الأصعدة القارية والإقليمية والوطنية على إحلال إدارة أفضل ومستدام للموارد الطبيعية القارية الوفيرة، بما فيها الموارد الأرضية والبحرية. وسيشمل ذلك تحسين إدارة التنوع البيئي القاري، وعكس التدهور البيئي، خصوصا تنامي ظاهرة التصحر و نفاذ الغطاء الحرجي للقارة. ستتم معالجة إدارة المجاري المائية الفسيحة في القارة مثل أنهار النيل والنيجر وفولتا، والبحيرات الكبرى وبحيرة فيكتوريا. نظرا لأن كثيرا من هذه المجاري المائية تشكل موارد عابرة للحدود، ينبغي أيضا بذل الجهود لإدارتها وتنظيمها جماعيا.
18. تتطلب إدارة الموارد المعدنية للقارة بناء القدرات على الأصعدة القارية والإقليمية والوطنية من خلال استغلال رشيد ومستدام لهذه الموارد المعدنية وتنفيذ رؤية التعدين الأفريقية. وينبغي التقليل من اعتماد أفريقيا على الوقود الأحفوري كما ينبغي تشجيع استغلال مواردها الوفيرة من الطاقة المتجددة.
19. نظرا لما تتطوي عليه الزراعة من إمكانات إحداث آثار تحويلية على التنمية، وما لها من أهمية في تحقيق الأمن الغذائي والزراعي في القارة، ينبغي التركيز على تنميتها وتحديثها. وسيتحقق ذلك من خلال انتهاج سياسات وبرامج تعزز الإنتاجية، وكذلك من خلال زيادة التنوع وإضافة القيمة عبر سلسلة القيمة الزراعية، وتنمية الصناعات الزراعية والأعمال التجارية الزراعية، وتحفيز الاقتصاديين الأخضر والأزرق بشكل ملحوظ.
20. بالإضافة إلى ذلك، ستصاغ استراتيجية للسلع الأساسية بغية مساعدة البلدان الأفريقية على الحصول على مزيد من العائدات من تصدير سلعها الأساسية، وتسهيل اندماجها بشكل أقوى في سلاسل القيمة العالمية، وتعزيز زيادة القيمة وتطوير المحتوى. في هذا الصدد، سيتم توجيه الجهود نحو الوفاء بالتزامات الاتحاد الأفريقي المعلنة في ملابو في 2014 بالتعجيل بتنمية وتحويل النمو الزراعي من أجل تحقيق ازدهار مشترك

وتحسين سبل العيش. زيادة على ذلك، سينبغي التركيز بصفة خاصة على مكثنة الزراعة الأفريقية على نطاق واسع، وهو مجال باتت فيه القارة مرشحة لتحقيق مكاسب سريعة. كما سيتم التعامل مع التهديد الذي يشكله تغير المناخ للزراعة ومصائد الأسماك الأفريقية.

21. على مستوى أوسع، سيولى الاهتمام لمسألة تغير المناخ، خصوصا فيما يتعلق بأقل البلدان الأفريقية نموا. وسيتم بذل الجهود لحماية المدن والقرى في البلدان الساحلية الأفريقية الخمسة والثلاثين (35) المهتدة بالتآكل الساحلي. سيبلغ الصندوق الأفريقي لمكافحة تغير المناخ طور التشغيل الكامل. وسيتم أيضا تقديم دعم جوهري للمركز الأفريقي لسياسات تغير المناخ في إطار مبادرة برنامج المعلومات المناخية من أجل التنمية في أفريقيا.

22. ينبغي أيضا إيلاء عناية خاصة لمكافحة تدهور الأراضي والتصحر، وستتم مواصلة مبادرات مثل الجدار الأخضر الكبير للصحراء والساحل بمزيد من القوة. على ضوء تعرض وضعف نظم سبل العيش والإنتاج أمام مختلف المخاطر، سيتم توجيه الجهود نحو دعم تنفيذ البرامج القارية للحد من المخاطر مثل القدرات الأفريقية على الحد من المخاطر للاتحاد الأفريقي، وغيرها من الآليات على الأصعدة الإقليمية والوطنية. وستتم مواصلة بناء القدرات في مجال الإنذار المبكر. كما ستتلقى سياسة الفضاء الأفريقية دعما قويا.

23. في الحالة الخاصة التي ينفرد بها التعليم، أشير إلى التطور الإيجابي المتمثل في كون إرتفاع معدلات التحاق البنات والتكافؤ بين الجنسين في المدارس الابتدائية أسرع في أفريقيا منها في أي مكان آخر في العالم؛ وكون البلدان الأفريقية، عموما، تضاعف جهودها لزيادة الاستثمار في التعليم، بناء على فهمها للواقع الحاسم الذي يفيد بأن التنمية واستخدام الموارد البشرية في القارة مرهونان بتزايد إمكانية الوصول إلى التعليم والتدريب الراقبين في جميع المراحل - الابتدائية والثانوية بالفعل. وعلى الرغم من ارتفاع معدلات الالتحاق، فمستويات إتقان مهارتي الحساب والقراءة متدنية في المرحلة



الابتدائية، كما يسجّل تدن في معدلات إكمال الدراسة، خصوصا بالنسبة للبنات، وذلك بسبب عوامل منها الزواج المبكر. وقد أدى الوضع إلى إحداث فجوات هامة في المهارات وإقامة حواجز أمام الفرص الاجتماعية والاقتصادية. ستم زيادة إمكانية الوصول إلى التعليم من خلال التعليم عن بعد، والتعليم الفني والمهني، ومن خلال إستراتيجية التعليم القارية الجديدة التي ستأتي خلفا لخطة العمل لعقد التعليم الثاني لأفريقيا.

24. إضافة إلى ذلك، فتحديات مسايرة التعليم لاحتياجات سوق العمل المتطورة لا تزال قائمة. وعليه، تدعو الحاجة إلى تقديم الدعم للجهود المكثفة المبذولة حاليا، بغية تحسين جدوى وتجاوب التعليم. وينبغي بذل جهود إضافية لزيادة إمكانية الوصول إلى التعليم العالي.

25. ينبغي تقديم الدعم أيضا للجهود المبذولة حاليا في سبيل تنشيط وتعزيز البحث العلمي والابتكار بغية مواجهة التحديات الحالية، بما فيها تعزيز الإنتاجية في القطاعات الرئيسية مثل الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية. ولقد ازداد التعاون بين البلدان الأفريقية في مجال البحث ازديادا هاما، معززا بذلك قدرات القارة على إيجاد الحلول للمشاكل المشتركة؛ ومن شأن مبادرات مثل الجامعة الأفريقية أن تساعد على إقامة صلات إستراتيجية بين التعليم العالي والبحث من جهة، والقطاع العام من جهة أخرى.

26. ستشهد معظم البلدان الأفريقية قريبا تحولا ديموغرافيا وحضرانيا: لدى القارة السكان الأصغر سنا في العالم. وبحلول 2040، سيتحول السكان الشباب بأعداد مثيرة إلى أكبر قوة عاملة في العالم - مليار عامل - وسيتجاوز ذلك حجم القوتين العاملتين في الصين والهند مجتمعتين. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الارتفاع الخارق في الإمداد بالأيدي العاملة في القارة لن يتجسد في عائد ديموغرافي إلا إذا تم جعل الاقتصاد يتسع اتساعا هاما لتمكينه من استيعاب هذه الأعداد الكبيرة من العاملين الإضافيين الشباب على نحو فعال. ويمكن تحقيق ذلك إن تم رصد الاستثمارات الملائمة في تنمية قدراتهم، وذلك لضمان النوعية للقوة العاملة في المستقبل وبالتالي قابلية توظيفها. وعليه، ينبغي منح

الشباب وصولاً أكبر إلى مزيد من فرص التدريب ذات الصلة، والعمالة اللائقة والمنتجة، وكذلك وصول أكبر إلى الخدمات المالية والائتمانية، تمشياً مع خطة عمل واجادوجو. سيتم تشجيع العمل التطوعي لدى الشباب بغية تعزيز روح الوحدة الأفريقية والمسؤولية الاجتماعية والجاهزية للعمالة لدى الشباب الأفريقي.

27. لقد ظل مجال العمالة عموماً إحدى الأولويات، إذ بالرغم من الارتقاع في النمو، ظلت البطالة ونوعية فرص العمل الموفرة في القارة تشكلان تحدياً رئيسياً. وعليه، على سبيل المثال، تعد معدلات البطالة والبطالة الناقصة في المناطق الحضرية في أفريقيا، خصوصاً لدى الشباب، الأعلى في العالم. ويرجع السبب في ذلك إلى أن النمو الاقتصادي يتمركز أساساً في القطاعات ذات الكثافة الرأسمالية من الاقتصاد مثل الصناعات الاستخراجية. إضافة إلى ذلك، حدث توفير فرص العمل في معظمه في القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة وغير الرسمية والزراعية.

28. على جبهة التحول الحضري، مع أن أفريقيا تعد الإقليم الذي يشهد أقل تحول حضري في العالم، يعتبر معدل نموها الحضري الأسرع أيضاً ويتوقع أن يتضاعف في غضون 20 سنة، نتيجة أساساً للهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية والنمو الطبيعي للسكان وغيرهما من العوامل. غير أن تواجد عدد أكبر من الناس في مدن القارة يضع ضغطاً على البنية التحتية والخدمات التي ليست كافية أصلاً، بما في ذلك الطرق، الوصول إلى الماء النظيف، تصريف المياه المستعملة والصرف الصحي، التخلص من النفايات، الطاقة، التعليم والصحة. وقد أدى هذا الوضع إلى الشعور بالاغتراب وإلى توترات اجتماعية واقتصادية. وينبغي أن يرمي تخطيط وإدارة هذا النمو الحضري السريع إلى اجتناب وتخفيف هذه التوترات. غير أنه، إلى جانب ذلك، يثير النمو الحضري السريع أيضاً ضرورة تخطيط وإدارة أفضل إذا أريد للمدن الأفريقية أن تكون بمثابة أساس للتحول الهيكلي في القارة. في الوقت الراهن، يتولد ما يتراوح بين 65 و70 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الأفريقي من الأنشطة التي تجري في المدن. ومن المؤكد أن هذه النسبة سترتفع مع مرور الوقت. وينبغي تكثيف الجهود

لجعل المدن الأفريقية منطلقا للتصنيع والحد من الفقر وتوفير فرص العمل في القارة، وكذلك لرفع مستويات معيشة ملايين الأفريقيين.

29. على ضوء النمو الحضري السريع لأفريقيا، يجب التركيز على برامج ترمي إلى تحسين قدرات القائمين بإدارة شؤون البلديات.

30. في مجال الصحة، تحقق تقدم جدير بالثناء نتيجة لتزايد الاستثمار الإنتاجي. على سبيل المثال، منذ 1990، حققت أفريقيا أداء جيدا في كثير من القطاعات ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية، نتيجة لاستثمار أكبر حجما وأكثر إنتاجية، وعليه، ارتفع متوسط العمر المتوقع ارتفاعا بارزا؛ وهبط بشكل جوهري معدل وفيات الرضع؛ كما هبط معدل وفيات الأطفال. من جانبه، سجل معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر انخفاضا مثيرا كما حصل انخفاض هام في معدل وفيات الأمهات. وفي مكافحة مرض الإيبولا، أحرزت أفريقيا تقدما ملحوظا وقد هبطت أيضا معدلات حالات الإصابة الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية والوفيات الناجمة عن الإيدز بشكل كبير. كما أن ثمة انخفاضا في حالات الإصابة بالسل والوفيات الناجمة عنها. وتعزى التحسينات التي طرأت على الإحصاءات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والسل إلى استعمال العلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات المرتدة عبر القارة.

31. مع ذلك، لا تزال أعلى مستويات الإصابة تحدث في أفريقيا جنوب الصحراء التي تؤوي 71 في المائة من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية عالميا، وتشكل النساء جزءا كبيرا من المصابين. بالتأكيد، يمثل فيروس نقص المناعة البشرية أول أسباب الوفاة لدى النساء اللواتي هن في سن الإنجاب والمراهقين في الإقليم.

32. كشف تفشي مرض فيروس الإيبولا في غرب أفريقيا عن ضعف القدرات الأفريقية على تقديم استجابة فعالة لهذا النوع من حالة الطوارئ الصحية، وذلك من ناحية نظم الصحة وآليات التصدي، بما فيها على مستوى الأسر المعيشية. وقد أدى ذلك إلى تفاقم المستويات الحالية للفقر والتعرض للخطر التي هي عالية أصلا. على وجه الخصوص، بشكل مرض الإيبولا تحديا غير مسبوق لحقوق وحماية المرأة نظرا لأنها تلعب دورا

أساسيا في توفير الرعاية داخل الأسر والمجموعات، وكذلك في نظم الصحة كمرضات.

33. أظهر إنتشار مرض الإيبولا أيضا التحديات التي تعترض قابلية التنبؤ ومدى ملاءمة الاستجابة الدولية لمثل هذه الطوارئ المعقدة.

34. بينما تدعو الحاجة إلى رصد استثمارات إضافية هامة في نظم الصحة في أفريقيا بصفة عامة، بما في ذلك العناية بالنساء والأطفال، سيحتل مكان الصدارة في برامج الاتحاد الأفريقي بناءً نظم صحية مرنة ومستدامة قادرة على منع حالات الطوارئ الصحية العامة، وكذلك الكشف عنها والاستجابة لها. سيتم تشغيل المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض بغية تقديم الدعم اللازم في هذا الصدد. كم ستؤخذ في الاعتبار خطة وإستراتيجية الاتحاد الأفريقي على الحدين المتوسط والطويل لما بعد التعافي من مرض الإيبولا في مساعدة البلدان على تعزيز قدراتها على تنفيذ نظم الصحة العالمية بشكل فعال والاستعداد لتفادي تهديدات من هذا القبيل في المستقبل.

35. إجمالاً، ستظل المسائل المتعلقة بصحة الأمهات والأطفال والتصدي للأمراض المعدية وغير المعدية تحتل مكان الصدارة في الأجندة. كما ستعطي الأولوية للمسائل المتعلقة بزيادة إمكانية الوصول إلى نظام الرعاية الصحية، خصوصا في المناطق الريفية، وإلى الأمن الغذائي والتغذوي تمشيا مع إستراتيجية الصحة الأفريقية التي ينبغي تنفيذها.

36. فيما يتعلق بالمضي قدما بالمسألة الحاسمة المتمثلة في التكامل القاري، التي بموجبها تسعى القارة إلى إزالة القيود الحالية جراء وجود الاقتصادات الصغيرة وجني فوائد وفورات الحجم، أحرزت بعض المجموعات الاقتصادية الإقليمية، ومنها المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس)، جماعة شرق أفريقيا، مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (السادك) والسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) تقدما هاما في تحرير وتسهيل التجارة؛ وفي مجال حرية تنقل الأشخاص تحظى إنجازات الإيكواس بالتميز. كما تقدمت السادك وجماعة شرق أفريقيا في مجال تطوير البنية التحتية؛ وقد حققت الإيكواس والسادك تقدما جديرا بالثناء في مجالي السلم والأمن. في قطاع النقل، تدعو

الحاجة إلى إيلاء الاهتمام للوضع الذي يتميز بتكاليف نقل باهظة للغاية وعدم ترابط كثير من شبكات الطرق البرية والجوية والسكك الحديدية بشكل كاف. تسعى جميع المجموعات الاقتصادية الإقليمية نحو تحسين أساليب النقل، بغية تشجيع تسهيل غير مقيد وتخفيض للتكاليف وتحسين الفعالية العامة. تحتاج هذه البرامج إلى الدعم.

37. ستعطي الأولوية للبرامج التي تزيد بشكل قوي حجم التجارة القارية البينية وتعزز تكامل الأسواق. في هذا الصدد، ينبغي دعم مقرر مؤتمر الاتحاد الأفريقي بشأن إنشاء منطقة تجارة حرة قارية أفريقية في 2017 كموعداً إرشادياً. أنشأ مؤتمر الاتحاد أيضاً، في إطار منظومة منطقة التجارة الحرة القارية، لجنة تجارية أفريقية رفيعة المستوى تضم رؤساء دول وحكومات ورؤساء المجموعات الاقتصادية الإقليمية. ويتوقع أن تؤسس منطقة التجارة الحرة القارية على أفضل الممارسات المعمولة بها في عملية واتفاقية التجارة الحرة الثلاثية بين السادك، جماعة شرق أفريقيا والكوميسا، وكذلك على جهود التكامل الإقليمية الأخرى. ينبغي أيضاً الإشارة إلى بقية ترتيبات التكامل مثل الاتحادات الجمركية والأسواق المشتركة. كما تجدر الإشارة إلى أن الجهود الرامية إلى بدء تنفيذ أجندة التكامل القارية، خصوصاً في سياق التجارة الأفريقية البينية، تصطدم بعوائق تتمثل في أن النساء اللواتي يشكلن الجزء الأكبر من المشتغلين في التجارة غير الرسمية العابرة للحدود يعانين من التوصيم وعدم الاعتراف بمساهماتهن في التنمية الاقتصادية. وعليه، ينبغي تقديم الدعم للجهود الرامية إلى تبني سياسات متجاوبة لمسائل الجنسين في مجال التجارة الأفريقية البينية، وذلك لتمكين القارة من الاستفادة من المساهمات الحاسمة التي تقدمها التاجرات العابرات للحدود.

38. ستشمل الإجراءات الأخرى المتخذة لتعزيز جهود التكامل الاقتصادي للقارة ما يلي: إنشاء آلية إنذار قارية [مرصد للتنمية الاقتصادية] ترمي إلى تحسين الاتساق في أجندة التكامل الأفريقية، وكذلك إلى الحد من حالات التفاوت من خلال الاضطلاع بدور حاسم في رسم سياسات مثلى، علاوة على استباق الأزمات وآثارها الممكنة؛ وتطوير مشاريع عبر وطنية وعابرة للحدود في مجال البنية التحتية، خصوصاً المشاريع المحددة

في إطار برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا. ونظرا لما يكتسي به تمويل التكامل من أهمية قصوى، ستشمل الإجراءات التعزيز والتنفيذ الكامل للمؤسسات المالية والمصرفية وغيرها من مؤسسات التكامل، مثل البنك المركزي الأفريقي، صندوق النقد الأفريقي، بنك الاستثمار الأفريقي وبورصة السندات الأفريقية. إن تكامل الأسواق المالية في القارة مرهون بمواءمة السياسات والإجراءات والمؤسسات الوطنية عبر الدول الأعضاء. ينبغي أيضا إيلاء الاهتمام لتعزيز منظمات أحواض الأنهار.

39. نظرا لدور المجموعات الاقتصادية الإقليمية كلبنات لتكامل القارة، سيتم تقديم الدعم لتنفيذ برامجها الخاصة في مجال التكامل. وتشمل هذه البرامج إنشاء مناطق تجارة حرة، اتحادات جمركية وأسواق مشتركة؛ تشجيع التجارة داخل الأقاليم، وتطوير النقل والاتصالات، البنية التحتية، الطاقة، التصنيع، السلم والأمن والحكم. في حالة شمال أفريقيا، سيكون هناك تركيز خاص على التجارة الإقليمية البينية؛ نظم النقل المتعدد الوسائط والتوصيل بمرافق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ التنمية الزراعية؛ السلم والأمن؛ الإصلاح السياسي؛ تعزيز الحكم؛ تمكين المرأة والشباب؛ التصدي للبطالة. في شرق أفريقيا، ستعطي الأولوية لمبادرات تسوية ومنع النزاعات مع تقديم الدعم لمجلس السلم والأمن لشرق أفريقيا ولجنة الأمم المتحدة لمسائل السلم في شرق أفريقيا. سيولى الاهتمام أيضا لمشاريع البنية التحتية والنقل للمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في إطار السعي إلى تحقيق أهداف التكامل في الإقليم؛ إدارة احتياطات الغابات؛ تنفيذ مشاريع الطاقة في إطار برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، وكذلك البرامج التي تعالج مشاكل الطاقة الخاصة في الإقليم.

40. وفيما يتعلق بشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، تشمل الأولويات بناء ممرات نقل في شرق وشمال ووسط الإقليم؛ إحداث تحوّل في الزراعة [يما فيها تربية المواشي ومصائد الأسماك]؛ وضع وتعزيز نظم متكاملة لإدارة الموارد المائية مثل نظم مبادرة حوض النيل وهيئة حوض بحيرة فكتوريا؛ تعزيز استغلال الإمكانات السياحية الوافرة في الإقليم؛ والبرامج المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

41. تأسيساً على التقدم المحقق في الإيكواس في سياق حرية تنقل الأشخاص وتعزيز إنشاء مؤسسات المجموعة الرئيسية، سيحظى هدفها المتمثل في إنشاء سوق مشتركة في غرب أفريقيا بحلول 2020 بدعم قوي. كما ستعطي الأولوية لبرامجها المتعلقة بتطوير البنية التحتية والمرافق العامة مثل مجمع الطاقة لغرب أفريقيا وخطوط أنابيب الغاز لغرب أفريقيا. سيتم أيضاً تقديم الدعم لبرامجها الرامية إلى التعجيل بوتيرة التصنيع وإحداث ثورة في نظم إنتاجها الغذائي. في مجال السلم والأمن، ستسعى الإيكواس مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى مواجهة وتخفيض وإزالة التهديد المتمثل في تصاعد التيار الجهادي [حذف كلمة الإسلامي] في حزام منطقة الساحل في غرب أفريقيا.
42. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تشجيع المجموعات الاقتصادية الإقليمية على إنشاء بنوك إنمائية خاصة بها بغية مساعدة الدول الأعضاء على تمويل مشاريعها التكاملية.
43. ينبغي إيلاء الاهتمام لتعزيز منظمات أحواض الأنهار.
44. في مجال تطوير البنية التحتية، تعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي مع وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد، المجموعات الاقتصادية الإقليمية والبنك الأفريقي للتنمية بغية تنفيذ برنامج تطوير البنية التحتية لأفريقيا. وكما هو معروف جيداً، يعد برنامج تطوير البنية التحتية لأفريقيا من المشاريع الريادية لأجندة 2063 للاتحاد الأفريقي ويعتبر محركاً رئيسياً للتكامل الاجتماعي والاقتصادي للقارة، من خلال تعزيز التجارة الأفريقية البينية، بناء السلم والأمن وتشجيع حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات. وينبغي تعزيز تنفيذ برنامج تطوير البنية التحتية من خلال خطة العمل ذات الأولوية لهذا البرنامج. يكمل برنامج تطوير البنية التحتية - ويدعم تنفيذ - الأطر القارية القائمة مثل منطقة التجارة الحرة القارية، البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، خطة عمل التعجيل بالتنمية الصناعية لأفريقيا، رؤية التعدين الأفريقية، برنامج الحد الأدنى من التكامل، وخطة عمل التصنيع الصيدلي. ومن خلال المبادرة الرئاسية لكسب التأييد للبنية التحتية، يتم كسب التأييد لتنفيذ ثمانية مشاريع رئيسية مندرجة في برنامج تطوير البنية

التحتية لأفريقيا؛ وخلال مؤتمر تمويل برنامج تطوير البنية التحتية لأفريقيا في دكار، تم تحديد 16 مشروعا ذا أولوية للتنفيذ الفوري في إطار خطة تنفيذ البرنامج. إضافة إلى ذلك، بلغت المنظومة المؤسسية لتطوير البنية التحتية في أفريقيا طور التشغيل وتم وضع نظام للرصد والتقييم ورفع التقارير.

45. في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تحققت تحسينات ملحوظة في التطبيق والاستعمال. فقد زادت السادك، الإيكواس، الكوميسا، واتحاد المغرب العربي بشكل كبير من ربطها بشبكة الإنترنت في أقاليمها. ويعمل الاتحاد الأفريقي منذ فترة على مشروع النظام الأفريقي للتبادل بالإنترنت، ويرمي إلى توفير بناء القدرات والمساعدة الفنية لإنشاء وتحسين إدارة النقاط الوطنية والإقليمية للتبادل بالإنترنت، وكذلك شركات نقل الإنترنت الإقليمية في القارة.

46. في قطاع الطاقة، تستغل المجموعات الاقتصادية الإقليمية وفورات الحجم بواسطة توسيع نطاق سلاسل الإمداد بشكل هام من خلال مجتمعات الطاقة الإقليمية وتطوير مصادر الطاقة غير الضارة بالبيئة بغية التقليل من التكاليف. حقق بعض الدول الأعضاء في الإيكواس والسادك وجماعة شرق أفريقيا تقدما جديرا بالتقدير في هذا السياق. وعلى ضوء ما سبق، ستظل الأولوية القصوى تعطى للتطوير والتوسيع والصيانة الفعالة للبنية التحتية العامة للطاقة، خصوصا الطاقة المتجددة، نظم المياه والصرف الصحي، النقل والمواصلات، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفير التعليم والصحة.

47. علاوة على ذلك، سيولى اهتمام ذو أولوية لمشاريع التكامل والتنمية التي صيغت في سياق برنامج تطوير البنية التحتية لأفريقيا مثل الطريق السريع العابر للقارة، الشبكة الأفريقية للسكة الحديدية السريعة، سد إنجا الكبير، الشبكة الإلكترونية الأفريقية، مشاريع النطاق العريض والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمجموعات الاقتصادية الإقليمية؛ ستشجع الدول الأعضاء على مواءمة سياساتها وأطرها التنظيمية في قطاع البنية التحتية بشكل أفضل.



48. في مجال الحكم، يتم إحراز تقدم مطرد في تحسين الحكم السياسي والاقتصادي وإدارة الشركات. فقد ازداد بشكل كبير طلب المواطنين من الأفراد والمجتمع المدني للديمقراطية والشفافية والمساءلة وإجراءات مكافحة الفساد، وثمة بالتأكيد انتشار أوسع للمؤسسات العامة لمكافحة الفساد عبر القارة. وتجرى الانتخابات أيضا بشكل أكثر انتظاما. ولدعم هذه التطورات الإيجابية، ينبغي إعطاء الأولوية لتعميق الديمقراطية من خلال مكافحة التمييز؛ تشجيع إدارة التنوع من خلال إتاحة الممارسات الديمقراطية على الأصعدة المحلية والإقليمية والقارية؛ تعزيز مؤسسات الحكم الوطنية على الصعيدين الوطني والقاري؛ تحقيق التكافؤ بين الجنسين في الحكم الاقتصادي والسياسي.
49. عقب الإدماج الرسمي للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران في الاتحاد الأفريقي مؤخرا، ينبغي تحسين عملياتها ونظمها لتمكينها من الاضطلاع بدورها كمؤسسة الحكم الريادية في أفريقيا، بينما تتفاعل مع بقية مؤسسات الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في الاتحاد وتتآزر معها. ينبغي أيضا تعزيز مجلس الاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد وتزويده بالموارد الكافية. في هذه الأثناء، يمضي الاتحاد الأفريقي قدما في تنفيذ منظومة الحكم الأفريقية، والميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تزويد المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بموارد كافية.
50. في مجال السلم والأمن، سيتم اتخاذ الإجراءات للتصدي لأسباب النزاعات في أفريقيا، بما فيها الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي؛ التنافس على الموارد، انتشار الأسلحة؛ عدم المساواة بين الجنسين وفي الدخل؛ والتمييز على أسس دينية وعرقية. سيتم بذل الجهود لتعزيز التدخلات في النزاعات في أفريقيا، وكذلك لتعزيز التعاون العابر للحدود في تسوية النزاعات؛ كما سيتم وضع ودعم برنامج شامل للجميع في مجال تسوية النزاعات. سيتم أيضا اتخاذ الإجراءات لإسكات صوت البنادق، بما في ذلك إعداد مؤشر أفريقي للأمن البشري. ستحظى المنظومة الأفريقية للسلم والأمن للاتحاد الأفريقي بدعم وتنفيذ كاملين. كما سيتم تطوير القوة الأفريقية الجاهزة وقدرات التنمية السريعة.

51. سيتم التعامل مع التهديدات الجديدة المحدقة بسيادة بعض الدول الأفريقية واستمرار وجودها، خصوصا في أقاليم الشرق والشمال والوسط، وكذلك في الساحل، حيث تسببت فيها تأثيرات متزايدة لحركات التمرد العرقية والإقليمية والدينية.
52. سيتم أيضا بذل الجهود في مواجهة التهديد المتمثل في الجرائم الدولية العابرة للحدود الوطنية، بما فيها غسل الأموال والاتجار بالمخدرات، والبشر والحياة البرية؛ وتكثيف الجهود في ضمان الحماية الكاملة للمرأة في أوضاع النزاعات ومن الإرهاب، وكذلك الإفلات من العقاب في ممارسة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس؛ تشجيع وضمان مشاركة المرأة في منع النزاعات وتسويتها وبناء السلام؛ وفي صنع القرار وإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع.
53. سيتم بذل الجهود لعزل القارة عن التهديدات الناجمة عن أمراض مثل الإيبولا.
54. على الرغم من المكاسب التي تحققت في سياق تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا، لا تزال التحديات قائمة؛ وبالتأكيد، تمثل النساء غالبية الفقراء والمعوزين ويشغلن وظائف العمل غير الرسمية وذات الأجور المنخفضة. والحقيقة هي أن النمو الحالي في أفريقيا لم يترجم بعد بشكل كامل المكاسب الاقتصادية إلى نتائج ذات مغزى للمساواة بين الجنسين لصالح المرأة في جميع مجالات النشاط. تدعو الحاجة إلى الترويج للفكرة القائلة بأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يشكلان عاملين رئيسيين لتقدم وتنمية مستدامين؛ وينبغي القيام بالمزيد على الأصعدة الوطنية والإقليمية والقارية عن طريق صياغة وتنفيذ سياسات مناسبة متجاوبة لمسائل الجنسين والإقرار بتشريعات تُخرج المرأة من الفقر. ينبغي بذل الجهود في التصدي لجميع أشكال التمييز القائم على نوع الجنس؛ رفع إنتاجية ودخل المرأة؛ تحسين مركزها العام والإنتاجي؛ تعزيز حقوقها الإنسانية؛ تحسين قدرتها على التدرج المهني؛ معالجة عدم مساواتها في الأجور؛ تحسين وصولها إلى ملكية العقارات وغيرها من الأصول الإنتاجية؛ تحسين وصولها إلى الائتمان، بما في ذلك الائتمان الذي يتعدى مجرد تمويل مشاريع الأعمال المتناهية الصغر، خدمات الإشراف والتدريب. وعليه، يعتبر إعلان الاتحاد الأفريقي 2015 عاما لتمكين المرأة

والتنمية نحو تحقيق أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي، و2016 عام لحقوق الإنسان للمرأة قرارا جاء في أوانه.

55. إن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لتعزيز وتنفيذ عدد من الأطر والبرامج التي قامت لصياغتها على الأصعدة القارية والإقليمية والوطنية وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد، باعتبارها ساعد الاتحاد الأفريقي في مجال التنفيذ، يتم التماسه من خلال الشراكة بشأن أجندة التكامل والتنمية لأفريقيا. يتمثل أحد الاهتمامات الرئيسية لوكالة النيباد في بناء القدرات في جميع المجالات، الأمر الذي تسعى إلى تحقيقه من خلال إطارها الإستراتيجي لتنمية القدرات. يرمي الإطار الإستراتيجي لتنمية القدرات إلى رفع القدرات بشكل هام على الأصعدة الوطنية والإقليمية والقارية، من أجل تخطيط ورصد وتنفيذ البرامج؛ بناء الشراكات الفعالة؛ تعبئة الموارد المحلية والخارجية لتمويل المشاريع والخطط الإنمائية؛ إدارة التنمية الاقتصادية على نحو رشيد، وكذلك تنفيذ برامج النيباد. تعتبر إعادة هيكلة المؤسسات وتعزيزها، بما فيها وكالة النيباد نفسها والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، أحد اهتمامات الوكالة. في سياق تنفيذ برامجها، تعنى وكالة النيباد بمجموعة من المسائل، بما فيها العدالة، خصوصا المساواة بين الجنسين؛ توفير فرص العمل؛ الاستدامة البيئية؛ مشاركة أكبر للقطاع الخاص؛ تطوير النظم الزراعية ومصائد الأسماك وإحداث التحول فيها؛ البرامج الإنمائية الريفية؛ تعزيز نظم إدارة المعلومات، بما فيها المعارف الأصلية؛ وتمكين المرأة والشباب. للنيباد اهتمام رئيسي آخر يتمثل في تنويع شراكاتها، بما فيها الشراكة داخل الجنوب بما يهدف أيضا إلى تحسين نوعيتها. ويعتبر دعم الأمم المتحدة لهذه المسائل أمرا مطلوبا.

ترتيبات واستراتيجية تقديم الدعم في مجالات المؤسسات والبرامج والموارد

### الدعم المؤسسي والبرنامجي

56. بخصوص الدعم المؤسسي، ستظل آلية التنسيق الإقليمية تضطلع بمسؤولية تقديم الدعم البرنامجي على نطاق الأمم المتحدة لهذا الإطار على الصعيد القاري، من خلال أنشطة

مجموعاتها ومجموعاتها الفرعية. وستتم شراكة الأمم المتحدة مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية عبر أنشطة آلية التنسيق الإقليمية الفرعية، التي سيكون مقر أمانتها في المكاتب الإقليمية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا. وسيقوم نظام آلية التنسيق الإقليمية بمطابقة مجموعاتها على نحو وثيق جدا مع الهياكل المكرسة في كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية من أجل ضمان تنفيذ الأولويات المحددة في هذا الإطار على نحو أكثر فعالية .

57. ستظل الأمانة المشتركة التي أنشأتها آلية التنسيق الإقليمية في 2010، والتي تضم عاملين معينين خصيصا من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي، المرتكز المؤسسي لآلية التنسيق الإقليمية؛ وستدعم هذه الأخيرة من خلال توفير التوجيه المطلوب والدعم الإداري واللوجستي. ستتولى الأمانة المشتركة مهمة التنسيق بين مكوّنيها الاثنين، الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، اللذين سيديران بدورهما على نحو مشترك الشؤون العادية لنظام آلية التنسيق الإقليمية. فالأمانة تعقد وتخدم اجتماعات آلية التنسيق الإقليمية واجتماعات كل مجموعة ومجموعة فرعية، وتقوم على نحو مشترك بما يلي: تنسيق أنشطة المجموعات والمجموعات الفرعية، وذلك لضمان برمجة مشتركة وتنفيذ مشترك بناء على أولويات وبرامج الاتحاد الأفريقي؛ إعداد ونشر تقارير مجموعات الآلية؛ رصد وتقييم أنشطة المجموعات؛ وتعبئة الموارد للآلية ولأنشطة المجموعات. إضافة إلى ذلك، ستقوم الأمانة بصياغة وتنفيذ إستراتيجية للمعلومات والاتصالات وتكون بمثابة محور المعلومات لإنتاج وتجميع ونشر المعلومات بين مؤسسات الآلية الأعضاء في الأمم المتحدة، وبينهما وبين المنظمات الأفريقية وغيرها.

58. ستستمر منظومة الأمم المتحدة ككل في أداء مهام كسب التأييد ودعم التنفيذ لصالح الاتحاد الأفريقي في مختلف برامج الإنمائية والتكاملية على الأصعدة القارية والإقليمية والوطنية. وستقوم أيضا ببناء وتعزيز الثقة بين وكالات الأمم المتحدة من جهة وبينها

وبين منظومة الاتحاد الأفريقي من جهة أخرى. سيلعب عدد من الهيئات أدواراً خاصة في مجال الدعم في هذا السياق.

59. علاوة على المسؤوليات المذكورة أعلاه والمتعلقة بإدارة الأمانات القارية والإقليمية المشتركة لآلية التنسيق الإقليمية، ستضطلع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا بمسؤولية تنسيق الدعم الذي يقدمه أصحاب المصلحة الرئيسيون للاتحاد الأفريقي في مفاوضاته حول الشؤون التجارية، خصوصاً خلال جولة الدوحة وحول تغير المناخ وكذلك حول اتفاقيات التعدين وغيرها من الاتفاقيات التعاقدية. إضافة إلى ذلك، ستقدم لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا الدعم لمتطلبات تنمية قدرات مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، وكذلك وكالة التخطيط للنيباد فيما يتعلق بالإطار الإستراتيجي لبناء القدرات. من جانبه، سيواصل مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا كسب التأييد الذي يقوم به عالمياً وأنشطته الاستشارية في مجال السياسة لصالح الاتحاد الأفريقي.

60. أما مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، وبدعم قوي من إدارات عمليات حفظ السلام، والشؤون السياسية، والعمليات الميدانية، وكلها في مقر الأمم المتحدة، فسيظل يمثل آلية الدعم الرئيسية للاتحاد الأفريقي في مجال السلم والأمن، بتعاون وثيق مع وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة ذات الصلة.

61. بخصوص الدعم البرنامجي، ستحظى برامج وأولويات الاتحاد الأفريقي، كما هي مبينة في هذا الإطار، ومشتقة بدورها من كل من أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي، خطة التنفيذ العشرية، الخطط الإستراتيجية للاتحاد الأفريقي ووكالة النيباد، الموقف الأفريقي الموحد من أجندة التنمية لما بعد 2015، بدعم من الأمم المتحدة. ستقوم وكالات الأمم المتحدة بالمشاركة في آلية التنسيق الإقليمية ومنظومة آلية التنسيق الإقليمية، قدر الإمكان، بمواءمة تخطيط برامجها ودورات ميزانياتها، وجعلها متطابقة مع نظيراتها في منظومة الاتحاد الأفريقي.

62. حول مسألة الموارد، يجدر بالملاحظة أنه، كما حدث في الماضي، تدعى منظومة الأمم المتحدة إلى التعهد بتقديم موارد فنية ومالية هامة لدعم مختلف برامج الاتحاد الأفريقي، بناء على هذا الإطار الذي يركز أساسا بدوره على أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي وخطة تنفيذها العشرية. ومن المناسب هنا أن نضع في الاعتبار أن أحد المعوقات الرئيسية التي تعترض تنفيذ برنامج بناء القدرات العشري للاتحاد الأفريقي، وكذلك سير العمل الأمثل لمنظومة آلية التنسيق الإقليمية - أفريقيا، يتمثل في غياب تمويل منتظم، قابل للتنبؤ وخاص. للحيلولة دون أن يعاني هذا الإطار من المصير نفسه، ستدعى الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى رصد مخصصات الميزانية المطلوبة لضمان سير العمل المناسب والتشغيل الفعال لكل من آلية التنسيق الإقليمية ومنظومة آلية التنسيق الإقليمية وكذلك أمانتها المشتركة.

63. إضافة إلى ذلك، سيتوقع من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها ومكاتبها وصناديقها ولجانها المشاركة في كل من آلية التنسيق الإقليمية ومنظومة آلية التنسيق الإقليمية ضمان مشاركتها الكاملة والفعالة، من خلال تقديم مخصصات مالية منتظمة لهذا الغرض، بصرف النظر عن أية التزامات أخرى واردة مذكرات تفاهمها مع الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

64. ستتم أيضا تعبئة الموارد خارج الميزانية لتكملة مخصصات الجمعية العامة.

### أحكام المساءلة ورفع التقارير:

65. ستقدم المجموعات والمجموعات الفرعية تقارير سنوية تشكل أساسا للتقارير التي يتعين تقديمها سنويا إلى الأمين العام ليرفعها بدوره إلى الجمعية العامة. بالمثل، سيقدم رئيس المفوضية أيضا تقريرا سنويا إلى مؤتمر الاتحاد. وستجرى مراجعة للإطار مرة كل ثلاث سنوات؛ وسيتم إعداد تقييم شامل ونهائي في 2018. وسيقدم أيضا التقارير المنبثقة عن هذه المراجعات، إلى الجمعية العامة من قبل الأمين العام، وإلى مؤتمر الاتحاد من قبل

رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. ستبين هذه التقارير الالتزامات التي أعلنها المانحون والمجتمع الدولي ككل، وكذلك إلى أي مدى تم الوفاء بها.

66. ستجري الأمانة المشتركة عمليات تقييم أولية دورية للأنشطة التي تم تنفيذها، وذلك لرفع التقارير إلى قيادة آلية التنسيق الإقليمية عن أنشطتها وأثرها. ستقدم الأمانة المشتركة أيضا تقارير شاملة إلى الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف عن نتائج دعمها.

### التوصيات:

67. على ضوء الملخص التنفيذي السابق، قد تود لجنة الممثلين الدائمين أن تقدم التوصيات المذكورة أدناه إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها، وإحالتها إلى المؤتمر لإجازتها.
- (1) يعبر مؤتمر الاتحاد الأفريقي عن تقديره لمنظومة الأمم المتحدة للدعم الهام، الماضي والحالي، الذي قدمته لدوله الأعضاء في جهودها من أجل تحقيق التنمية والتكامل، على الصعيد الوطني ومن خلال مختلف المؤسسات على الصعيدين الإقليمي والقاري؛
  - (2) يرحب المؤتمر بمبادرة آلية التنسيق الإقليمية بإقامة شراكة جديدة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، باعتبارها برنامجا خلفا لبرنامج بناء القدرات العشري الذي ينتهي في 2016: إطار شراكة مجددة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لأجندة التكامل والتنمية لأفريقيا، 2017-2027؛
  - (3) يلاحظ المؤتمر مع التقدير أن الإطار الجديد [الشراكة حول أجندة التكامل والتنمية لأفريقيا]، (بما فيها الملخص التنفيذي) تقوم على قيم مشتركة ومبادئ هامة، بما فيها ملكية وقيادة الاتحاد الأفريقي؛ احترام فضاء السياسة لأفريقيا؛ التشاور والتنسيق؛ الوفاء بالالتزامات المعلنة؛ المشاركة الاستباقية؛ الشراكة الإستراتيجية والمساءلة؛
  - (4) يلاحظ المؤتمر، بمزيد من التقدير أنه، على وجه الخصوص، تمشيا مع ما أشير إليه أعلاه من مبادئ ملكية وقيادة الاتحاد الأفريقي واحترام فضاء السياسة

لأفريقيا، ولتحقيق هدف إرساء الشراكة الجديدة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في الواقع الحالي في القارة، وكذلك لضمان نجاح أكبر لها، تركز الشراكة على أجندة التنمية والتكامل لأفريقيا في الخطط المترامية الأبعاد للاتحاد الأفريقي، ومنها، **أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي وخطة تنفيذية العشرية**، وكذلك في الخطط الرئيسية الأخرى مثل **الموقف الأفريقي الموحد من أجندة التنمية لما بعد 2015 وغيرها من برامج الاتحاد الأفريقي**، كما هو مبين في الشراكة بشأن أجندة التنمية والتكامل.

(5) يلاحظ المؤتمر قيود التمويل التي تعيق التنفيذ السلس لبرنامج بناء القدرات العشري لصالح الاتحاد الأفريقي ويدعو الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى رصد مخصصات ميزانية تكون منتظمة، وقابلة للتنبؤ وخاصة بالبرنامج وكافية من أجل التنفيذ الفعال للشراكة بشأن أجندة التنمية والتكامل لأفريقيا، وكذلك آليات دعمها المؤسسي، تحديداً، منظومة آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا، بما يشمل أمانتها المشتركة الإقليمية وأمانة تنسيقها الإقليمية الفرعية. يدعو المؤتمر أيضاً جميع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها ومكاتبها وصناديقها ولجانها المشاركة في هذه الآليات إلى توفير مخصصات منتظمة لهذا الغرض.

(6) يطلب من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي أن يقدم إلى المؤتمر سنويا ومرة كل ثلاث سنوات تقارير عن استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الإطار/الشراكة أجندة بشأن التنمية والتكامل لأفريقيا.



2015

# Framework for a renewed un/au partnership on Africa's integration and development agendas (PAIDA

African Union

African Union

---

<http://archives.au.int/handle/123456789/4766>

*Downloaded from African Union Common Repository*